الفصل الثالث

في بيان تناهي الأبعاد

قال الشيخ: «لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام، ولا بعد من الأبعاد، ولا خلاء ولا ملاء، ولا عدد له ترتيب في الطبع: موجودًا بالفعل بلا نهاية. وذلك لأن كل غير متناه، يمكن أن يفرض في داخله، ويفرض أبعد منه في بعض الجهات حد آخر، فإذا توهمنا بعدًا يصل بين الحدين مختارًا إلى غير النهاية، لم يخل إما أن يكون ما يبتدئ من الحد الثاني لو أطبق في الوهم على ما يبتدئ من الحد الأول لحاذاه وساواه، ولم يفضل أحدهما على الآخر، أو فضل وكل ما لو أطبق على شيء ولم يفضل عليه، فليس بأنقص ولا أزيد منه وكل ما هو مساو لما بعد عن الحد الثاني، فهو أنقص مما هو مساو لما بعد عن الحد الأول، فيكون ما هو مساو أنقص. هذا خلف. وإن فضل فهو متناه، والفضل متناه، فالجملة متناهية، فإذن لا يمكن أن نفرض بعد غير متناه في خلاء أو ملاء.

وهذا القول في الأعداد التي لها ترتيب في الطبع، بل الأمور التي لا نهاية لها، هي في العدم ولها قوة وجود، وكل ما يحصل منها في الوجود يكون متناهيًا».

التفسير: نقول: احتج «الشيخ» على تناهي الأبعاد في هذا الكتاب بدليلين:

البرهان الأول على وجوب تناهي الأبعاد:

هو هذا الذي نقلناه وتقريره: هو أنا نفرض خطًا لا نهاية له، ولنفرض فيه مقطعًا. فهو من ذلك المقطع إلى ما لا نهاية له: خط، ونضم إليه من هذا الطرف المتناهي شبرًا آخر. فهو مع هذا الشبر إلى ما لا نهاية له خط آخر. ولا شك أن هذا الثاني أزيد من ذلك الأول بهذا الشيء، ثم ليطبق الناقص على الزائد من هذا الطرف المتناهي، فإن لم يظهر المفضل من الطرف الآخر، لزم أن يكون الزائد مساويًا للناقص. وهو محال.

وإن ظهر الفضل، فقد انقطع الناقص فيكون متناهيًا. والزائد زائد عليه بشبر واحد وهو متناه. والمتناهي مع المتناهي متناه. فيلزم أن يكون الكل متناهيًا. هذا تمام هذا البرهان.

فإن قيل: السؤال على هذا الكلام من وجوه:

الأول: تطبيق طرف الجملة الزائدة على الجملة الناقصة، لا يمكن إلا بطريقتين:

إحداهما: أن يحدث الخط الناقص حتى يصل طرفه إلى طرف الخط الزائد.

والثاني: أن يدفع الخط الزائد حتى يصل طرفه إلى طرف الخط الناقص. لكن الجذب والدفع لا يعقل إلا إذا كان الجانب المجذوب عنه والمدفوع إليه، متناهيًا؛ لأن على تقدير أن يكون غير متناه، فليس هناك موضع فارغ حتى يدفع إليه أو يجذبه عنه.

فثبت: أن هذا التطبيق لا يمكن إلا بالجذب أو الدفع. فثبت: أنهما لا يعقلان إلا في الخط المتناهى. فثبت: أن هذا التطبيق لا يمكن فرضه إلا إذا كان الخط المجذوب عنه والمدفوع إليه متناهيًا. فلو أثبتنا كون الخط متناهيًا بواسطة هذا التطبيق، لزم الدور. وأنه فاسد.

السؤال الثاني: مذهب الفلاسفة: أن النفوس الناطقة المفارقة عن الأبدان لا نهاية لها. مع أن دليل الزيادة والنقصان حاصل فيها. فإن جملة النفوس التي كانت موجودة قبل هذا الزمان بمائة سنة، أقل عددا من جملة النفوس التي هي موجودة في هذا الزمان بمقدار العدد الذي حدث من النفوس في هذا المائة سنة. وحينئذ نقول: عدد الجملة الناقصة ان كل مثل عدد الجملة الزائدة، كان الزائد مساويًا للناقص. هذا خلف. وإن كان أقل منه لزم بأن يكون عدد الجملة الناقصة متناهيًا، والفضلة متناهية. فالجملة متناهية. مع أنها عند الحكماء غير متناهية.

السؤال الثالث: الحوادث الماضية من زمان الطوفان إلى الأزل، أقل من الحوادث الماضية من زماننا هذا إلى الأزل، بمقدار ما بين زمان الطوفان إلى هذا الزمان، وحينئذ تجرى تلك الحجة فيها، فيلزم أن يكون للحوادث أول غير مقبول عند القوم.

السؤال الرابع: أن استمرار وجود الله من الأزل إلى هذا الزمان الذي نحن فيه، أزيد من استمرار وجوده من الأزل إلى زمان الطوفان، بما بين زمان الطوفان إلى هذا الزمان. وحينئذ تجرى تلك الحجة المذكورة فيه. وذلك يوجب أن يحصل لدوام وجود الله تعالى أول وبداية- تعالى الله عنه-.

السؤال الخامس: أن تضعيف الألف مرارًا لا نهاية لها، أقل من تضعيف الألفين مرارًا لا نهاية لها. وما كان أقل من غيره فهو متناه، فيلزم أن يكون غير المتناهي متناهيًا. هذا خلف.

السؤال السادس: المدة التي انقضت من الأزل إلى زمان الطوفان، أقل من المادة المنقضية من الأزل إلى هذا الزمان، بما بين زمان الطوفان إلى هذا الزمان. وحينئذ نذكر فيه طريقة التطبيق. ويلزم أن يقال: المدة المنقضية من الأزل إلى الآن، يكون لها أول، فيكون الأزلي له أول. هذا خلف.

لا يقال: المدة والزمان لهما أول عندنا. لأنا نقول: لا شك أن الباري متقدم على العالم تقدمًا لا أول له. وذلك التقدم ليس إلا بالمدة. لأنا لا نريد بالمدة الا امتداد الوجود، وحينئذ يعود السؤال.

فإن قالوا: عندنا الباري –تعالى- [1] متقدم على العالم، لا بالمدة الموجودة بل بالمدة المقدرة. نقول: هذا الكلام فاسد، وبتقدير صحته، فالسؤال الذي ذكرناه باق.

أما الأول فلأن الباري لما كان متقدمًا على وجود العالم، كان امتداد وجود الباري حاصلا قبل حصول العالم، وكان امتداد عدم العالم حاصلا قبل وجود العالم. وكان هذا الامتداد محققًا لا مقدرًا. وإما أن بتقدير صحته، فالسؤال باق. وذلك لأن السؤال الذي ذكرناه يوجب أن يكون لتلك المدة المقدرة أول، وحينئذ يلزم حدوث ذات الله تعالى. وأنه محال.

السؤال السابع: صحة حدوث الحوادث، لا أول لها. إذ لو كان لتلك الصحة أول، لكان الحاصل قبل ذلك الأول هو الامتناع الذاتي، فيلزم أن يقال: العالم انتقل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي. وهو محال.

---

(١) الباري- تعالى-: علّة كلّ شيء، وسبب كلّ موجود، ومبدع المبدعات، ومخترع الكائنات، ومتقنها ومتمّمها ومكمّلها، ومبلغها إلى أقصى مدى غاياتها، ومنتهى نهاياتها، بحسب ما يتأتّى في كلّ واحد منها. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٣٨٦) إنّه الموجود الواجب الوجود الّذي لا يمكن أن يكون وجوده من غيره، أو أن يكون وجود لسواه إلا فائضا عن وجوده.

هو الموجود الّذي لا يتكثّر بالعدد ولا بالمقدار، ولا بأجزاء القوام، ولا بأجزاء الحدّ، ولا بأجزاء الإضافة، ولا يتغيّر لا في الذّات ولا في لواحق الذّات غير مضافة، ولا في لواحق مضافة. (الحدود لابن سينا/ ١١، رسائل ابن سينا/ ٨٧) .

فثبت: أنه لا أول لصحة حدوث الحوادث. ثم نقول: صحة حدوث الحوادث من الأزل إلى الطوفان، أقل من صحتها من الأزل إلى هذا الزمان بمقدار ما بين زمان الطوفان إلى هذا الزمان وحينئذ تعود فيه طريقة التطبيق، فيلزم أن يكون لصحة حدوث الحوادث أول، مع أنا بينا أن ذلك محال.

السؤال الثامن: لنفرض جملة متناهية من الأشياء. ونقول: جملة معلومات الله سبحانه بدون هذه الجملة المتناهية أقل من جملة معلوماته مع هذه الجملة المتناهية. والناقص متناه، والفضلة متناهية. فحملة معلومات الله تعالى متناهية.

وهذا باطل بالاتفاق بين المتكلمين والفلاسفة:

أما عند المتكلمين: فلأن معلوماته تعالى غير متناهية.

وأما عند الفلاسفة: فلأن الماهيات النوعية معلومة لله تعالى مع أنها غير متناهية فإن أحد أقسام الماهيات الطبائع النوعية العددية وهي غير متناهية.

السؤال التاسع: معلومات الله تعالى أزيد من مقدوراته، مع أنه لا نهاية لكل واحد منهما.

السؤال العاشر: صحة حدوث الحوادث من وقت الطوفان إلى الأبد الذي لا آخر له أزيد من صحة حدوثها من وقتنا هذا إلى الأبد الذي لا آخر له ونعيد فيه طريقة التطبيق، فيلزم إثبات آخر لهذه الصحة.

وذلك محال. لأنه لا يقول به أحد. وإلا يلزم أن ينقلب الشيء عند حصول ذلك المقطع من الإمكان الذاتي، إلى الامتناع الذاتي. وهو محال.

السؤال الحادى عشر: لنأخذ العدد من الواحد إلى ما لا نهاية له من مراتب الزيادات أيضًا جملة أخرى. ونقابل المرتبة الأولى من هذه الجملة بالمرتبة الأولى من تلك الجملة، والثانية من هذه بالثانية من تلك. وهكذا على الترتيب فإن لم تظهر الفضلة كان الزائد مساويًا للناقص وان ظهرت لزم التناهى في آخر المراتب، فيلزم أن يكون للعدد في جانب الزيادة نهاية وذلك محال في بديهة العقل.

السؤال الثاني عشر: الواحد نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع الأربعة. وهلم جرا إلى ما لا نهاية له من الأمور النسبية.

ثم نقول: لا شك أن مجموع هذه النسب مع اسقاط عشر مراتب منها، أقل من هذا المجموع بدون ذلك الاسقاط، فوجب أن يكون مجموع هذه النسب متناهيًا، مع أنا بينا أنها غير متناهية. هذا خلف.

الجواب

أما السؤال الأول فجوابه: أن نقول: لا حاجة في التطبيق المذكور إلى الجذب والدفع بل يكفينا بناء الدليل على التطبيق بحسب المراتب العقلية.

وبيانه: أنا نقابل الشبر الأول من الجملة الزائدة بالشبر الأول من الجملة الناقصة والشبر الثاني من تلك الجملة بالشبر الثاني من هذه الجملة. والمراد من هذا التقابل. هو: أنه كما أن ذلك الشبر هو الشبر الأول من تلك الجملة، فكذلك هذا الشبر هو الشبر الأول من هذه الجملة.

وإذا عرفت هذا فنقول: مرادنا من التطبيق المذكور هذا القدر. ومعلوم: أن هذا لا يحتاج في ثبوته إلى الجر والدفع. وحينئذ نقول: إما أن يحصل في مقابلة كل مرتبة من المراتب الحاصلة في الجملة الزائدة مرتبة تساويها في الجملة الناقصة أو لا تكون كذلك. فإن كان الأول لزم أن يكون الزائد مساويًا للناقص، وإن كان الثاني فحينئذ تصير الجملة الناقصة متناهية، والفضلة أيضًا متناهية. فتكون الجملة متناهية لا محالة.

ولقائل أن يقول: أنا إذا أخذنا مراتب الأعداد من الواحد إلى ما لا نهاية له في طرف الزيادة جملة. وأيضا: أخذنا مراتب الأعداد من العاشر إلى ما لا نهاية له في طرف الزيادة. جملة أخرى. ثم قابلنا الأول من هذا بالأول من ذاك والثاني من هذا بالثانى من ذاك. فعلى هذا التقدير يلزم القول بكون الأعداد متناهية في طرق الزيادة. وان هذا محال.

وأجيب أن يجيب فيقول: الفرق بين البابين أن ههنا الأجسام التي لا نهاية لها لما كانت موجودة كانت الأشياء التي لا نهاية لها موجودة، وحينئذ يحصل التطبيق بحسب المراتب في نفس الأمر. بخلاف مراتب الأعداد، فإنه لا وجود لها في الخارج. وذلك ظاهر. ولا في الذهن لأن الذهن لا يقوى على استحضار ما لا نهاية له على التفصيل. وإذا كان لا وجود لهذه المراتب غير المتناهية في الأعداد، ولا جرم لا يحصل التطبيق فيها في نفس الأمر، لم يلزم تناهيها. فظهر الفرق.

وأما السؤال الثاني: وهو المعارضة بالنفوس الناطقة. فجوابه: أن الحكماء قالوا: كل ماله ترتيب في الطبع أو في الوضع، فدخول ما لا نهاية له فيه محال. وكل ما لا يكون كذلك، فدخول ما لا نهاية له فيه غير ممتنع. والنفوس الناطقة ليس فيها ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع. فظهر الفرق.

قال بعض المتكلمين: هذا الجواب في غاية الضعف. لأن هذا الدليل مداره على حرف واحد. وهو أن الجملة الناقصة تنقطع حال ما تكون الجملة الزائدة باقية. وذلك يقتضي كون الجملة الناقصة متناهية، والفضلة أيضًا متناهية، فوجب أن تكون الجملة متناهية. وهذا الحرف قائم سواء كان لتلك الجملة ترتيب في الطبع- كما في العلل- أو في الوضع- كما في الأبعاد- أولا في الطبع ولا في الوضع- كما في النفوس- وإذا كان وجه الدليل قائمًا في الكل، كان الضابط الذي ذكرتموه عبثًا ضائعًا.

هذا منتهى ما وصل إلينا في هذا المقام.

ونقول: هذا الضابط الذي ذكره الحكماء معتبر جدًا.

وتقريره: أنه لما انطبق الشبر الأول من الجملة الزائدة على الشبر الأول من الجملة الناقصة، استحال أن ينطبق الشبر الثاني من الجملة الزائدة على الشبر الأول من الجملة الناقصة، لأنه لما تقابل الأول بالأول، وجب أن نقابل الثاني بالثاني، حتى يكون التطبيق بحسب مراتب الأعداد حاصلا.

وإذا كان كذلك وجب انتهاء الجملة الناقصة إلى الانقضاء والعدم. وذلك يوجب كونها متناهية.

وهذا تقرير هذه الحجة في العدد الذي له ترتيب في الطبع.

وأما العدد الذي له ترتيب في الوضع فكذلك أيضًا؛ لأن المعلول الأخير من الجملة الزائدة مقابل بالمعلول الأخير من الجملة الناقصة والثاني بالثاني والثالث بالثالث. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من الانتهاء إلى واحد حاصل في الجملة الزائدة، لا يوجد في الجملة الناقصة ما يساويه في المرتبة. وذلك يوجب الانتهاء.

وأما الكثرة التي لا يحصل فيها ترتيب في الوضع ولا في الطبع. فهذا المعنى غير حاصل فيه. لأنا إذا قلنا هذه الجملة أنقص من تلك الأخرى، وكل ما كان أنقص من غيره فهو متناه. فإن عنينا بكونها متناهية أنه قد حصل في غيرها ما لم يحصل فيها، فحينئذ يصير

معنى كونها متناهية هو أنها أنقص من غيرها، وحينئذ يصير الأكبر عين الأوسط في هذا القياس. وإن عنينا بذلك وجوب انتهاء الناقص إلى مرتبة لا يبقى وراءها غيرها. وهذا إنما يعقل فيما له ترتيب في الوضع أو في الطبع، فما لا يكون كذلك لا يحصل فيه هذا المعنى. فإن أردنا به معنى ثالثا، فذلك غير معقول.

فثبت: أن هذا البرهان إنما يتم في العدد الذي له ترتيب في الوضع أو في الطبع. وما لا يكون كذلك، فإنه لا يجرى فيه هذا الكلام.

وأما السؤال الثالث وهو المعارضة بالحركات الماضية. فجوابه: أن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان إما كل واحد من الحوادث الماضية وإما مجموعها. والأول يوجب تناهى كل واحد من تلك الحوادث- ونحن نقول به- والثاني محال. لأن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان، يجب أن يكون موجودًا، لأن المعدوم المحض لا يمكن وصفه بالزيادة والنقصان.

ومجموع الحوادث لا وجود لها البتة لا في الخارج ولا في الذهن. أما في الخارج فلأن الموجود في الخارج أبدًا، ليس إلا الواحد. وأما في الذهن فلأجل أن الذهن لا يقوى على استحضار ما لا نهاية له على التفصيل.

فثبت: أن مجموع الحوادث معدوم محض، وثبت أن المعدوم المحض لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان. وهذا بخلاف الأبعاد، فإن جميع أجزائها موجودة، بخلاف العلل، فإنه ثبت أن العلة يجب أن تكون حاصلة حال حصول المعلول، فلا جرم لو فرضنا عللا ومعلولات لا نهاية لها، لكان الكل موجودًا دفعة واحدة وكان يصح الحكم على ذلك المجموع بالزيادة والنقصان. فظهر الفرق.

وأما السؤال الرابع: وهو المعارضة باستمرار وجود الله تعالى فجوابه: أن استمرار وجود الله تعالى من الأزل إلى الأبد ليس معناه أعداد متوالية متعاقبة بل هو شيء واحد من جميع الوجوه بخلاف الأجسام فإن كل جزء منها مغاير للجزء الآخر.

وأما السؤال الخامس: وهو تضعيف الألف مرارًا لا نهاية لها مع تضعيف الألفين مرارًا لا نهاية لها. فجوابه: أن هذه الأعداد لا وجود لها في الخارج ولا في الذهن إنما الحاضر في العقل إضافة معنى اللانهاية إلى معنى التضعيف وذلك ليس فيه إلا إضافة معنى إلى معنى، بخلاف الأجسام والعلل، فإنها موجودة في الخارج.

وأما السؤال السادس وهو المدة المنقضية من الأزل. فجوابه: ما تقدم من أن المحكوم عليها بأن الزيادة والنقصان إن كان كل واحد من أجزائها فهو مسلم ولا يضرنا أن كل واحد منها متناه، وإن كان مجموعها. فذلك محال. لأنه لا وجود لذلك الجموع.

وأما السؤال السابع: وهو صحة حدوث الحوادث من الأزل إلى الآن. فجوابه: عين ما ذكرناه جوابًا عن الحوادث الماضية.

وأما السؤال الثامن: وهو المعلومات التي لا نهاية لها. فجوابه: أن العلم واحد. وإنما التعدد في المتعلقات والنسب والإضافات. وقد ثبت أنه لا وجود لها في الأعيان. وهذا هو الجواب بعينه عن سؤال المعلومات والمقدورات.

وأما السؤال العاشر: وهو صحة حدوث الحوادث إلى ما لا آخر له. فجوابه: أن الصحة المستقبلة لا وجود لها في الحال. لا بحسب الآحاد ولا بحسب المجموع. بخلاف العلل والأجسام.

وأما السؤال الحادى عشر، والثاني عشر- وهو سؤال مراتب الأعداد ومراتب الإضافات- فجوابه: أن هذه النسب والإضافات لا وجود لها في الأعيان، فلا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان بخلاف العلل والأبعاد، فإنها موجودة. فظهر الفرق.

هذا ما يمكن أن يقال في تقرير هذه الحجة. والله أعلم بالحقائق والأسرار.

ولنرجع إلى شرح ألفاظ الكتاب:

أما قوله: أنه لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام ولا بعد من الأبعاد ولا خلاء ولا ملاء ولا عدد له ترتيب في الطبع موجودًا بالفعل بلا نهاية.

فاعلم: أن من الناس من أثبت أجسامًا غير متناهية. وأما جمهور المتكلمين فقد اتفقوا على امتناع ذلك، إلا أنهم اتفقوا على أنه لا نهاية للأحياز الخالية خارج العالم. وهذا البرهان كما يبطل القول بوجود جسم لا نهاية له، كذلك يبطل القول بوجود خلاء لا نهاية له على ما صرح «الشيخ» به ههنا.

والعجب من المتكلمين: أن الخلق الكثير منهم يحتجون بهذا الدليل على تناهي الأجسام ثم يثبتون أحيازًا خالية خارج العالم ولا يعلمون أن هذا الدليل كما يبطل القول بوجود جسم لا نهاية له فكذلك يبطل القول بوجود خلاء لا نهاية له.

obeikandi.com

واعلم: أن اعتماد المتكلمين في الفرق بين البابين هو على حرف واحد. وهو: أنهم يقولون: الأجسام ذوات موجودة، فيصح وضعها بالتطبيق وبالزيادة والنقصان. وأما الأحياز الخالية فإنها نفى محض وعدم صرف. فكيف يعقل وصفها بالتطبيق وبالزيادة والنقصان؟

واعلم: أن هذا الفرق ضعيف من وجهين:

الوجه الأول: أنا لا نسلم أن هذه الأحياز الخالية: عدم محض ونفى صرف. وذلك لأنهم يصفون تلك الأحياز الخالية بصفات كثيرة. هي صفات وجودية. ويدل عليه وجوه:

أحدها: انهم يقولون العالم حصل في حيز مخصوص ويصح انتقاله من ذلك الحيز إلى سائر الأحياز الخالية. ولولا أن كل واحد من تلك الأحياز متميز في نفسه عن الحيز الآخر، وإلا لكان هذا الكلام محالا.

وثانيها: أنهم يصفون هذا الخلاء بالصغر والكبر والمساحة والمقدار، فإن البعد الذي بين طرفى الطاس، أصغر مما بين الدارين. والذي بين الدارين أصغر من البعد الذي بين المدينتين. وذلك أصغر مما بين السماء والأرض وذلك أصغر من الخلاء الذي لا نهاية له. والذي يكون موصوفًا بالصغر والكبر والمساحة والمقدار، فإنه لا يكون عدمًا محضًا.

وثالثها: أنهم يدعون الضرورة بكون الأحياز الفوقانية مغايرة للأحياز التحتانية. وكذا القول في اليمين واليسار والقدام والخلف. والعدم المحض، والنفى الصرف لا يحصل فيه هذا الامتياز.

ورابعها: هو أن هذه الأحياز مشار إليها بالحس. ومقصود إليها بالحركة. فإن الجسم إذا انتقل من حيز إلى حيز، فأحد ذينك الحيزين مطلوب، والآخر مهروب. وذلك أيضًا في العدم المحض محال. فالحس كيف يسير إلى العدم المحض؟

فثبت بهذه الوجوه: أن الخلاء الصرف أبعاد موجودة. وإذا ثبت هذا، بطل الفرق الذي ذكره المتكلمون وجزى الدليل المذكور في تناهي الخلاء.

والوجه الثاني في بيان أن الفرق الذي ذكره المتكلمون فاسد: هو أن نقول: هب أن هذا الخلاء عدم محض، لكنكم مع ذلك تصفونه بأنه غير متناه، وتصفونه بالصغر والكبر، وتحكمون عليه بالمساحة والمقدار وتشيرون إليه بالحس.

نقول: إن كونها معدومة، لما لم يمنع من وصفها بهذه الأوصاف، فكذا كونها معدومة وجب أن لا يمنع من وصفهما بصحة التطبيق بحسب المراتب. وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذ يجرى هذا الدليل فيه.

فثبت: أن الذي ذكره المتكلمون من الفرق بين الخلاء والملاء فاسد.

أما قوله: ولا عدد له ترتيب في الطبع. فاعلم: أن الأجسام والأبعاد أمور يحصل فيها ترتيب في الوضع. وأما العدد الذي يحصل فيه ترتيب في الطبع، فهو إشارة إلى العلل والمعلولات. ونحن قد بينا أن هذا الدليل إنما يتم في هذين الوضعين. فأما العدد الذي لا يحصل فيه ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع. فهذا الدليل لا يجزئ فيه.

وأما قوله: لا يجوز أن يكون ذلك موجودًا بالفعل. فالمراد: أن البرهان المذكور إنما يجرى في أعداد موجودة بالفعل. فأما ما لا يكون كذلك، فهذا الدليل لا يجزئ فيه. وهو احتراز عن الحركات الماضية والدة الماضية والمدة المستقبلة ومراتب التضعيفات ومراتب الأعداد. وبالجملة: فأكثر الأمور التي أوردناها في السؤال، أجبنا عنها بأنها أمور غير موجودة في الأعيان.

ثم أن «الشيخ» ابتدأ بذكر البرهان فقال: إن كل غير متناه، فيمكن أن يفرض في كله حد، ويفرض أبعد منه حد آخر في بعض الجهات فإذا توهمنا بعدا يصل بين الحدين مجتازًا إلى غير النهاية، لم يخل إما أن يكون ما يبتدئ من الحد الثاني لو أطبق على ما يبتدئ من الحد الأول لحاذاه وساواه، ولم يفضل أحدهما على الآخر أو فضل.

واعلم: أن هذا الكلام ظاهر. وذلك لأن الخط الذي لا نهاية له، إما من الطرفين معًا، وإما من أحد الطرفين وحده. فإنه يمكننا أن نفرض فيه نقطة، فيكون ذلك الخط من تلك النقطة إلى ما لا نهاية له خطا. ونضم إليه من هذا الطرف المتناهي شبرًا آخر، فيكون هذا الخط من طرف هذا الشبر إلى ما لا نهاية له خطا آخر. فإذا أطبقنا في الوهم بين هذين الطرفين فإما أن يمتد إلى ما لا نهاية له من غير أن يظهر التفاوت بينهما أصلا، أو مع أنه يظهر التفاوت. والقسم الأول باطل، وإلا لزم كون الزائد مساويًا للناقص. وذلك محال. وهذا القدر من البيان كاف في إبطال هذا القسم، إلا أن «الشيخ» بالغ في إبطال هذا القسم وقال: كل ما لو أطبق على شيء ولم يفضل عليه، فليس بأنقص ولا بأزيد. فلو كان المأخوذ من الحد الثاني منطبقا على المأخوذ في الحد الأول من غير تفاوت لكان مساويًا له من غير زيادة ونقصان.

لكن المأخوذ من الحد الثاني كان أنقص من المأخوذ عن الحد الأول، فيلزم أن يكون المساوى للشيء أنقص منه. وذلك محال.

وأما قوله: وإن فضل فهو متناه، فالجملة متناهية. فالمراد: أنه لما ثبت أنه لا بد وأن ينقطع طرف الخط الناقص. فنقول: انه متناه والفضلة أيضًا متناهية والمتناهي مع المتناهي متناهى، فيكون الكل متناهيًا. وهو المطلوب.

وأما قوله: بل الأمور التي لا نهاية لها هي في العدم ولها قوة وجود وكل ما حصل منها في الوجود يكون متناهيًا. فاعلم: أن ظاهر الكلام فيه سؤال. وهو أن العدم نفى محض. فكيف يقال: الأمور التي لا نهاية لها هي في العدم؟ والحكماء أشد الناس انكارا على من يقول: العدم شيء.

وظاهر هذا الكلام إنما يستقيم على هذا المذهب.

أما من ينكر كون العدم شيئًا. فكيف يليق به هذا الكلام؟

وجوابه: أن المراد من هذا الكلام: أن صحة حدوث الحوادث لا تنتهي إلى حد لا ينفى الصحة ويحصل الامتناع. فعبر «الشيخ» عن هذا المعنى بهذه العبارة. وبعد الوقوف على المعنى، فلا مشاحة في العبارات. وهذا آخر الكلام في هذا البرهان.

البرهان الثاني على وجوب تناهي الأبعاد:

قال الشيخ: «لو كان بعد غير متناه في خلاء أو ملاء، لكان لا يمكن أن تكون حركته مستديرة. فإنا إذا أخرجنا من مركزها خطا إلى المحيط، بحيث لو أخرج في جهة قاطع خطأ مفروضًا في البعد غير المتناهي على نقطة، فإنها إذا زالت تلك النقطة عن محاذاة المقاطعة إلى السامتة، إذا صارت في جهة أخرى، فيصير بعدان. كان المركز مسامتًا بها شيئًا من ذلك الخط، غير مسامت لشيء منه، ثم يعود مسامتًا فلا بد من أول نقطة تسامت في ذلك الخط وآخر نقطة تسامت عليها، لكن أي نقطة فرضناها على خط غير متناه، فإنا نجد خارجًا نقطة أخرى يمكننا أن نصلها بالمركز، فيكون القطع الحاصل إذا بلغته النقطة صار مسامتًا قبل أول ما سامتته أو بعد آخر ما يسامت. لكن الحركات المستديرة ظاهرة الوجود، فالأبعاد غير المتناهية ممتنعة الوجود».

التفسير: تقرير هذا الدليل أن يقال: لو كان وجود بعد غير متناه معقولا، لكان وجود خط غير متناه معقولا، فلنفرض خطا لا نهاية له، ولنفرض كرة خرج من مركزها خط متناه، مواز لذلك الخط غير المتناهي، فإذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازى مسامتا، فنقول: انه ما كان مسامتًا ثم صار مسامتا. وهذه المسامتة أمر حادث.

ففي الآن الذي هو أول آنات حدوث المسامتة لا بد وأن يصير مسامتًا لنقطة معينة لكن فرضنا أن ذلك الخط غير متناه، فيمتنع من ذلك أن كل نقطة فرضناها في الخط غير المتناهى، وحكمنا بأن تلك النقطة هي أول نقطة المسامتة، مع تلك النقطة التي فرضنا أنها أول نقطة المسامتة.

فإذا فرض أن ذلك الخط، غير متناه، وجب أن يحصل فيه نقطة المسامتة، وأن لا يحصل ذلك. وهذا جمع بين النقيضين. وهو محال.

فثبت: أن ذلك الخط غير متناه، يفضى إلى الحال، فوجب أن يكون ذلك الفرض محالا.

فإن قيل: ما البرهان على أن المسامتة مع النقطة الفوقانية تحصل قبل المسامتة مع النقطة التحتانية؟

قلنا: برهانه مبنى على مقدمتين:

المقدمة الأولى: انه إذا كان الخط المتناهي الخارج من الكرة موازيا لذلك الخط غير المتناهى. فإذا استدارت الكرة، انتقل ذلك الخط من الموازاة إلى المسامتة. ثم لا تزال تلك الكرة تستدير وتنتقل تلك المسامتة من نقطة إلى أخرى، إلى أن يصير ذلك الخط قائمًا على الخط الذي هو غير متناه. وذلك ظاهر.

والمقدمة الثانية: هي أن «أوقليدس»[1] ذكر في مصادرات المقالة الأولى من كتابه: أن لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم. وإذا كان كذلك فلا نقطة يمكن فرضها في الخط غير المتناهى، الا ويمكننا أن نصل بينها وبين مركز الكرة بخط مستقيم.

---

(١) إوقليدس (٣٣٠ - ٢٧٠ ق.م). عالم رياضيات إغريقي غالبًا ما يُطلق عليه أبو الهندسة. فهو الذي جمع الكتاب المدرسي العناصر، ورتبه بنظام، وكتب أجزاءً منه. وبدأ إقليدس بالحقائق الرياضية المقبولة المسماة البديهيات والمسلَّمات. انظر: البديهية. ومنها بيَّن منطقيًا ٤٦٧ افتراضًا من الهندسة السطحية والهندسة الفراغية. وكتاب العناصر كان له تأثير عظيم على التفكير العلمي أكثر من أي

وإذا عرفت هاتين المقدمتين، فنقول: ان ذلك الخط المتناهي إذا زال عن الموازاة إلى المسامتة، فإذا سامت نقطة، انطبق على الخط الواصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة ويكون انطباقه على الخط الواصل بين النقطة الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز.

ومن أراد أن يشاهد ذلك، فليشكك، حتى يجد ما ذكرناه محسوسًا. ذلك يدل على أن المسامتة مع النقطة الفوقانية، تكون متقدمة على المسامتة مع النقطة التحتانية.

ولقائل أن يقول: هذه الحجة بأن تدل على أنه لا نهاية للأبعاد، أولى.

وبيانه: أن أعظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم، فلنفرض الكرة التي ذكرتموها- وهي غير كرة العالم- خرج من مركزها خط مواز لذلك المحور فإذا دارت الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتًا لطرف هذا المحور، فقد حدثت زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة إلى هذه المسامتة. ولا شك أن تلك الزاوية قابلة للقسمة فالخط الخارج على زاوية أضيق منها، يكون طرفه مسامتًا لا محالة لنقطة، فوق محور العالم. وذلك يدل على ما قلناه. ثم قالوا: ومما يدل على ذلك: أنا لو فرضنا أنفسنا واقفين على طرف العالم الجسماني، فإن بديهة عقلنا تحكم حكمًا جزما بأنا في هذه الحالة لم نميز بين قدامنا وخلفنا ويميننا ويسارنا، ولا يمكننا أن نشكك أنفسنا في هذه القضية، كما أنا يمكننا أن نشكك أنفسنا في سائر البديهيات. فلو جاز الطعن في أحد الجزمين، لجاز في البقية. وحينئذ لا يمكن الحكم بصحة البديهيات، لا جرم جزم العقل بها، بل لا بد من تصحيحها

=

مؤلف آخر. وهو يحتوي على المسلمات المتوازية والإثبات المعروف لنظرية فيثاغورث. انظر: الهندسة؛ فيثاغورث، نظرية. وكتب إقليدس عن معظم فروع الرياضيات التي كانت معروفة في زمانه ولكن بقي القليل فقط من هذه الكتابات الأخرى. وهي تشمل مؤلفات عن القطع المخروطي والرسم المنظوري والشِّراك في الهندسة.

وما يعرف عن حياة إقليدس قليل جدًا. فمكان وتاريخ مولده غير مؤكدين، مع أنه معروف أنه درس الرياضيات في المتحف، وهو معهد في الأسكندرية بمصر. وربما تعلم إقليدس في أثينا وانتقل إلى الإسكندرية بعد عام ٣٠٠ق.م بوقت قصير بناء على دعوة الحاكم المصري بطليموس الأول. وكما روى الفيلسوف الإغريقي بروكلس فإنه عندما تساءل بطليموس الأول عما إذا كان هناك طريق أقصر لدراسة الهندسة غير كتاب العناصر أفاد إقليدس الملك إنه لايوجد طريق ملكي للهندسة. [تاريخ الحكماء ٤٠٦].

بالدليل، لكن الدليل موقوف على البديهيات، فيلزم الدور أيضًا. فإنا لما عرضنا على عقولنا هذه المقدمة التي ذكرناها، وعرضنا أيضًا على عقولنا هذه المقدمات التي منها ركبتم هذين الدليلين، وجدنا هذه المقدمة أقوى عند الفطرة الأولى في العقل السليم الذي لم يتشوش بسبب اعتياد المحاولات والالف بتكثير الشكوك والشبهات.

وكذلك فإن الذين بقوا على الفطرة الأولى، يحكمون بصحة هذه المقدمات، ولا يكادون يحكمون بصحة تلك المقدمات. فعلمنا: أن هذه المقدمة أولى بالقبول من تلك المقدمات.

قال الشيخ: «وإذا كانت الأبعاد محدودة، فالجهات محدودة فالعالم متناه، فليس للعالم خارج خالي. وإذا لم يكن خارج لم يكن له شيء من الخارج. فالباري -تعالى- والروحانيون من الملائكة وجودهم عال عن المكان، وعن أن يكونوا في داخل أو خارج».

التفسير: من أجل أنه لما ثبت أن الأبعاد متناهية، امتنع أن يحصل وراء تلك النهاية شيء من الجهات. وإذا ثبت أنه سبحانه وتعالى منزه عن الحيز والجهة، لأنه لو كان في الجهة لكان إما أن يكون داخل العالم أو خارجه. والأول باطل. وإلا لزم أن يكون حالا في هذه الأجسام أو محلا لها. وذلك محال. والثاني باطل. لأنه ثبت: أنه لا جهة خارج العالم. فامتنع حصول شيء في جهة خارج العالم. ولما بطل القسمان، ثبت: أنه سبحانه ليس في شيء من الجهة.

الفصل الرابع

في بيان أن الجهات لا تتحدَّد إلا بالمحيط[1] والمركز

وتفاريع هذا الباب

المقصود من هذا الفصل: بيان أن الجهات لا تتحدد إلا بالمحيط والمركز.

ولقد جاء أول هذا الفصل من هذا الكتاب بعبارة معقدة. وأنا أرى أن الأولى أن أعبر عنها بالعبارات المفهومة التي ذكرها في سائر كتبه.

فأقول: الجهة شيء موجود، بدليل أنه مقصد للمتحرك أو متعلق الإشارة الحسية. وكل ما كان كذلك فهو موجود. ثم نقول: وهي من الموجودات المحسوسة بدليل: أنها متعلق الإشارة الحسية. ثم نقول أيضا: وهي حد غير منقسم. إذ لو انقسم لكان المتحرك إذا وصل إلى نصف ذلك المنقسم ثم بقي متحركًا، فإن قلنا أنه متحرك بعد إلى الجهة، فالجهة وراء المنقسم. وإن قلنا: أنه يتحرك عن الجهة. فالجهة هي ذلك المنقسم، وما وراءه خارج عن الجهة.

وههنا آخر الموضوع الذي غيرنا فيه لفظ الكتاب. وبعد ذلك فإنا نذكر لفظ الكتاب وتفسيره بقدر الإمكان:

قال الشيخ: «كل جهة فهي نهاية وغاية ويستحيل أن تذهب الجهة في غير النهاية؛ إذ لا بعد غير متناه، واذ لو لم يكن إليها إشارة لما كان لها وجود. وإذا كان إليها إشارة فهي حد، ليست وراء ذلك. ولو كان حد ما أمعنت إليه الجهة، لم يحصل، لم تكن الجهة موجودة لشيء».

التفسير: المدعى أن الجهة حد وطرف لا يقبل القسمة. و «الشيخ» احتج على صحة هذه القضية من وجهين:

الأول: أنه يستحيل أن تذهب الجهة إلى غير النهاية؛ لما ثبت أن القول بوجود بعد غير متناه محال. بل لا بد لكل بعد من طرف وحد وقد يكون ذلك الطرف هو الجهة في الحقيقة.

---

(١) المحيط: هو نهاية الجسم الخاصّة الغريبة الّتي من خارج. (رسائل ابن رشد، كتاب السّماع الطّبيعيّ/ ٣٦)

والثاني: أنا أثبتنا الجهة بطريقين:

أحدهما: كونها متعلق الإشارة الحسية. وكونها متعلق الإشارة الحسية يقتضي كونها حدا لا ينقسم. لأن ما لا نهاية لامتداده، فإن الحس لا يتناوله. فكون الجهة متعلق الإشارة الحسية، يقتضي كونها في ذاتها طرفا لا ينقسم، وحدًا لا ينقسم. وهذا هو المراد من قوله: وإذا لم يكن إليها إشارة، لما كان لها وجود. وإذا كان إليها إشارة، فهي حد ليست وراء ذلك.

والطريق الثاني من الطريقين اللذين بهما حكمنا بثبوت الجهة: أن الجهة تكون مقصد المتحرك. بمعنى: أن المتحرك. يطلب الوصول إليه والحصول فيه. ولو كانت الجهة غير متناهية، لامتنع كونها كذلك، لأن الوصول إلى غير المتناهي والانتهاء إليه محال. وهذا هو المراد من قوله: لو كان حد ما أمعنت إليه الجهة، لو لم يحصل له حد ونهاية، لم يكن الوصول إليه مطلوبًا بالحركة، فلم يكن مقصدًا للمتحرك، فلم تكن الجهة موجودة لشيء. وهذا هو تفسير هذه الألفاظ بقدر الإمكان.

قال الشيخ: «فالعلو والسفل وما أشبه ذلك محدودة الأطراف، ولا محالة أن حده بخلاء أو ملاء، وستعلم أنه لا خلاء فهو إذن ملاء، وما يحد الجهة قبل الجهة، فلو كانت الجهات تتحد بأجسام كثيرة، لكان السؤال باقيًا في اختلاف أحوالها، بل يجب أن تكون الجهات متحدة بجسم واحد؛ ليكون غاية أبعد والقرب منه محدودين؛ فإن الأجسام التي تحتاج إلى جهات متحددة، تحتاج إلى تقدم وجود هذا الجسم لها، وأن تكون اختلاف جهاتها بالقرب منه والبعد عنه ليس في جانب دون جانب منه؛ إذ لا تختلف جوانبه بالطبع، فيجب إذن أن تكون حاله في إثبات الجهة مركز أو محيط. لكن المركز يحدد القرب ولا يحدد البعد، لأن المركز الواحد يصلح مركزًا لدوائر مختلفة الأبعاد، فيجب أن يكون على سبيل المحيط؛ فإن المحيط الواحد، كما يحدد القرب منه، كذلك يحدد البعد منه. وهو المركز الواحد المعين».

التفسير: لما ثبت بالدليل الذي ذكرناه: أن الجهات أطراف وحدود غير قابلة للقسمة، نقول: هذه الحدود إما أن تفرض في الخلاء، أو في الملاء.

لا جائز أن تفرض في الخلاء لوجهين:

أحدهما: أن القول بالخلاء باطل- على ما سيأتي-.

والثاني: أن الخلاء بعد متشابه الماهية. وكل ما كان كذلك، امتنع أن تفرض فيه هذه الحدود بالطبع.

فثبت: أن هذه الحدود إنما تفرض في الملاء. فنقول: ذلك إما أن يكون جسمًا واحدًا، أو أجسامًا كثيرة. والثاني باطل. لأن تلك الأجسام إما أن تكون متباينة، أو متداخلة. ويمتنع أن تكون متباينة، لأن على هذا التقدير، يكون كل واحد منها مختصًا بجانب معين من الآخر، على بعد معين من الآخر. فتكون تلك الجوانب والأحياز، محدودة بخواص، لأجلها استحقت حصول تلك الأجسام فيها، فيكون تخصيص تلك الجهات بتلك الخواص، متقدمًا على حصول تلك الأجسام فيها، ومحدد الجهات لا بد وأن يكون مقدمًا في الوجود في حصول تلك الجهات.

وأما إن كانت تلك الأجسام الكثيرة متداخلة، كان المحيط كافيًا في ذلك التحديد. وأما المحاط به فيقع حشوًا في هذا الباب.

فثبت: أن الجسم المحدد للجهات لا بد أن يكون واحدًا. ونقول: هذا الجسم الواحد إنما يوجب تحديد الجهات على سبيل أن يكون محيطًا.

ثم نقول: اختلاف الجهات. إما أن يحصل لاختلاف أجزاء المحيط، أو لا لهذا السبب. والأول باطل. لأنا سنقيم الدلالة بعد هذا على أن المحيط يجب أن يكون متشابه الطبيعة والماهية، فيستحيل أن يكون أحد أجزائه مخالفًا للآخر. ولما بطلت هذه الأقسام، ولم يبق إلا أن هذا الجسم الواحد، إنما أوجب تحديد هذه الجهات، سبب أن المحيط كما يحدد القرب منه، فكذلك يحدد البعد منه، إلا أن غاية البعد عنه هو المركز، ومركز كل كرة نقطة معينة.

واعلم: أن العيب في هذه الحجة هو كون التقسيم غير منحصر في النفي والإثبات. والضبط الذي ذكرناه هو أقصى ما يمكن ذكره. ومع ذلك فالتقسيم غير يقيني.

وإذا عرفت هذا الأصل، فاعلم: أنه يتفرع عليه مسائل:

المسألة الأولى: في أن الحركة المستقيمة ممتنعة على هذا المحدد

قال الشيخ: «يجب أن يكون هذا الجسم غير مفارق لموضعه، وإلا فيحتاج إلى جسم آخر، تتحدد به الجهة التي يحتاج إليها، إذا أعيد إلى موضعه بطبعه أو غير طبعه. فإذن لا يكون الجسم مبدأ حركة مستقيمة، لا بالقسر ولا بالطبع».

التفسير: الدليل على أن الحركة المستقيمة ممتنعة على هذا الجسم- الذي هو الجسم المحدد للجهات- هو: أن الحركة المستقيمة إنما تحصل إذا كان هناك حيز متروك، وحيز آخر مطلوب. وهذا المعنى إنما يحصل إذا كان كل واحد من الحيزين مختصًا بخاصة، لأجلها كان كذلك. ولا يجوز أن يكون ذلك السبب هو هذا الجسم المفارق، لأن تلك الخاصية لما بقيت بعد مفارقة هذا الجسم، امتنع كونها معللة بهذا الجسم، فوجب أن يكون السبب جسمًا آخر، فالجسم الذي فرضنا أنه هو المحدد للجهات يكون هو ليس بمحدد للجهات. هذا خلف.

فثبت: أن هذا الجسم لا يقبل الحركة المستقيمة، لا بالقسر ولا بالطبع.

المسألة الثانية:

في بيان أحوال الأجسام المستقيمة الحركة بالنسبة إلى هذا الجسم

قال الشيخ: «والأجسام المستقيمة الحركة؛ فإنها تحتاج إلى جهات. وتكون جهاتها مختلفة بالقياس إليه. فمنها ما يأخذ نحوه، فيكون متحركًا عن الوسط إلى المحيط. ومنها ما يأخذ بالبعد منه، فيكون من نحو المحيط إلى المركز».

التفسير: الأجسام المستقيمة الحركة قسمان: منها ما يتوجه من المركز إلى المحيط- وهي الأجسام الخفيفة الصاعدة- ومنها ما يتوجه من المحيط إلى المركز. وهي الأجسام الثقيلة الهابطة.

المسألة الثالثة: في بيان أن هذا المحدد يجب أن يكون بسيطًا

قال الشيخ: «ولا يجوز أن يكون هذا الجسم مؤلفًا من أجسام أقدم منه؛ فإنها حينئذ تكون قابلة للحركة المستقيمة. وحينئذ تكون محتاجة إلى جهات محصلة، فتكون الجهات موجودة دون وجود هذا الجسم وقبل تركيبه. هذا خلف».

التفسير: لو كان هذا الجسم مركبًا من أجسام مختلفة الطبائع. لكان حال تركبه عن تلك البسائط يكون كل واحد منها متحركًا على الاستقامة، ولكان حال انحلال تلك الأجزاء، وتفرقها يكون كل واحد منها متحركًا على الاستقامة. لكنا بينا في المسألة الأولى: أن الحركة المستقيمة ممتنعة عليها.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يقال: أن تلك الأجزاء وإن كان كل واحد منها مخالفًا للآخر، في ماهيته وحقيقته، إلا أن كل واحد منها يقتضي لذاته أن يكون متصلا بالآخر، اتصالا لا يقبل الافتراق. وعلى هذا التقدير لا يلزم من تركيبها صحة الحركة المستقيمة عليها؟

وعندي: أن الأولى أن يُقال في هذا الباب على وجه آخر: لو كان جرم الفلك مركبًا، لانتهى تحليل ذلك التركيب إلى أجزاء، يكون كل واحد منها في نفسه بسيطًا. ولو كان كذلك؛ لكان شكل كل واحد من تلك الأجزاء كرة. ولو كان كذلك، لكان عند اجتماعها يحصل الخلاء. لكن الخلاء محال، فكان القول بتركيب الفلك محالا.

فإن قالوا: فهذا السؤال وارد أيضًا على القول بأن الفلك كان بسيطًا. لأن الأجزاء المفترضة فيه، يكون كل واحد منها بسيطًا. فوجب أن يكون شكل كل واحد منها هو الكرة. وحينئذ يعود المحذور المذكور.

نقول: هذا غير وارد علينا. لأن الفلك كان بسيطًا واحدًا في ذاته، كما هو عند الحس. بناء على القول بأن الجسم غير مركب من الأجزاء التي لا تتجزأ. وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذ تقتضى طباع ذلك الجسم الواحد، أن يكون شكله هو الكرة. ثم بعد حصول شكل الكرة في ذلك المجموع، فإنه تفرض فيه الأجزاء لكن حصول الشكل الكرى لذاك المجموع، يمنع من حصوله لكل واحد من تلك الأجزاء المفترضة بعد ذلك. فهذا له عائق ومانع، ويسبب أن حصول الجزء متأخرًا على حصول الكل بالرتبة.

وهذا بخلاف ما إذا كان الفلك مركبًا من أجسام مختلفة الطباع، لأن على هذا التقدير يكون حصول الجزء متقدمًا على حصول الكل بالرتبة، فلا يمكن تقرير الوجه المذكور فيه. فظهر الفرق البابين.

واعلم: أن هذا الفرق مبني على أن الجسم البسيط شيء واحد في نفسه. وأن التفريق إحداث للاثنينية. لا أنه عبارة عن تبعيد المتجاورين.

وسنبين في أمثلة الجزء الذي لا يتجزأ: أن هذا القول باطل. فكان هذا الفرق المبنى عليه أيضًا باطلا.

واعلم: أن ظاهر الكلام عند المنجمين يدل على أن الفلك مركب من أجزاء مختلفة الطباع. وذلك لأن عندهم طباع البروج مختلفة. بدليل أن أثر الكواكب في بعضها، بخلاف أثره في الآخر، واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات.

ولقائل أن يجيب عنه فيقول: لا يبعد وجود كواكب صغيرة غير محسوسة، تكون مركوزة في فلك البروج، وتختلف آثار هذه الكواكب المحسوسة بسبب انضمامها إلى تلك الكواكب الصغيرة. وهذا محتمل.

ولنرجع إلى تفسير لفظ الكتاب:

أما قوله: ولا يجوز أن يكون هذا الجسم مؤلفًا من أجسام أقدم منه. فهذه هي الدعوى.

وأما قوله: فإنها حينئذ تكون قابلة للحركة المستقيمة. فهذا هو الدليل الذي ذكرناه. وهو أنها لو كانت مركبة، لكانت قابلة للحركة المستقيمة.

ثم ههنا بحث، وهو: أن قوله: ولا يجوز أن يكون هذا الجسم مؤلفًا من أجسام أقدم منه. إن كان المراد من هذا التقدم: التقدم الزماني، فالحركة المستقيمة لازمة. لأن التقدم الزماني إنما يحصل لو كانت تلك الأجزاء غير مركبة. ثم انها تركبت على الشكل الفلكي. ولو كان الأمر كذلك، لكان القول بالحركة المستقيمة لازما، لا محالة. أما إذا كان المراد بهذا التقدم هو التقدم بالطبع والمرتبة، وهو أن تلك الأجزاء مختلفة في الماهية، إلا أنها لماهياتها تقتضى أن يكون البعض ملتصقًا بالبعض، على الوجه الذي يحصل من مجموعها شكل الفلك.

فعلى هذا التقدير لا يكون القول بالحركة المستقيمة لازما- على ما قررناه- وأما قوله بعد هذا: «فتكون حينئذ محتاجة إلى جهات تكون محصلة، فتكون الجهات موجودة دون وجود هذا الجسم وقبل تركيبه» هذا خلف.

واعلم: أن هذا مكرر؛ لأن المقصود: بيان أنه لو جازت الحركة المستقيمة عليها، لكانت الجهات متحددة، لا بهذا الجسم، بل بجسم آخر.

وهذا عين ما ذكره في المسألة الأولى، فيكون ذكره تكريرًا من غير فائدة.

obeikandl.com